الباب الثاني

علو الإسناد

الفصل الأول

العلو وأقسامه

الفصل الثاني

أهمية العلو وأماراته

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

العلو وأقسامه

المبحث الأول: تعريف العلو

المبحث الثاني: العلو المطلق

المبحث الثالث: العلو النسبي

المبحث الرابع: علو تقدم الوفاة والسماع

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

«تعريف العلو»

علو الإسناد أمر قد أخذ حيزًا من حياة علماء الحديث، فأحيَوا له سُوقًا، وجعلوا له ناديًا لما له من أهمية وأثر على المروي والراوي، فهو من أسباب صحة الحديث لاحتمال قلة الوهم، وله حلاوة عند الرواة ومذاق خاص، وهو من زينة المحدث في الحياة الدنيا مما حدا بهم إلى الرحلة في طلبه والحرص على قِدَم السماع، والبحث عن الرواة الذين لهم علو إسناد، أو منتهى العلو عندهم، فالعلو من التحديث له مكانة ولذلك فإننا سنقف مع حقيقته اللغوية والاصطلاحية، وأقسامه وأنواعه ونحاول أن نجلي أمره؛ لأن هذا النوع لم يأخذ شيئًا من الاهتمام وهذا من أسباب البحث فيه.

وإن كان هناك من علوم الحديث ما هو أهم إلا أن هذا العلم مهم جدًا، ولو لم يكن منه إلا أن نعلم جهود العلماء في تحصيله، وأثاره في تأليفاتهم، وأسباب تأخيره، أو تقديمه حتى تكون على بينة من أمره، ثم إيراد أهل الاصطلاح في كتبهم والشُّرَّاح في شُرُوحهم واستنتاج ذلك عند شرحهم لبعض الحديث، أو أنه سبب من صفات الرواة وميزة لهم، ومن هنا سأتناول تعريف علو الإسناد وما يتعلق به.

(١) العلو في اللغة:

عند النظر في «علو الإسناد»، فإنه يتكون من كلمتين «علو» و «إسناد» وقد تقدم معنا تعريف الإسناد في اللغة وله معانٍ منها؛ أنه المعتمد، والرفع، وسنتناول معنى العلو هنا، وله عدة معانٍ منها:

يقول ابن منظور رحمه الله: علا: عُلو كُلِّ شيء وعِلْوه وعلْوهُ وعُلاوَتُه، وعالِيه، وعالِيَتُه: أرْفَعُه،.... تعتلي تعتمد... من عَلْو وعَلْوَ؛ أي: أتاني خبر من أعلى...

ومن العلو الفساد في الأرض، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، جاء في التفسير أن معناه طغى في الأرض.

قال الحسن البصري، ومسلم البطين في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص:٨٣]، قالا العلو: التكبر في الأرض.

وقال الحسن: الفساد: المعاصي، وقال مسلم: الفساد أخذ المال بغير حق...»[(١)].

(٢) علو الإسناد في الاصطلاح:

علو الإسناد عند علماء الحديث منصب على جانب من السند، وهو القرب إلى الرسول ﷺ بِقلَّة سلسلة الرواة مع الاتصال دون غيره من حيث التنظير أما من الناحية العملية، فإنه يتعدى ذلك إلى غيره من أنواع العلو سواء الحسي، أو المعنوي، ولهذا فالجانب التطبيقي للعلو أعم من الجانب النظري، وفي ذلك شيء من عدم استيعاب الجانب التنظيري أحوال وأصناف وأنواع العلو كما سيظهر لنا في ثنايا هذا البحث.

أما تعريفه عند أهل الاصطلاح:

يقول السخاوي رحمه الله: «العلو المطلق وهو القرب من رسول الله ﷺ بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير»[(٢)].

ويقول ابن دقيق العيد رحمه الله: «العلو بالنسبة إلى قلة الوسائط بيننا، وبين

(1) لسان العرب (١٥/ ٨٣) وما بعدها.

(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٧).

الرسول ﷺ »[1].

يقول العراقي رحمه الله: «فأما العلو المطلق فيريدون به السند الذي قلَّ عدد رجاله مع الاتصال منتهيًا إلى النبي ﷺ مقارنة بسند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعينه بعدد أكثر»[2].

وهو ما عرف به المعاصرون الحديث العالي[3].

ونستطيع أن نقول أن الحديث العالي أعم من علو الإسناد، وهو الجانب الذي اهتم به المتأخرون، أو بنوع منه. فالحديث العالي يتضمن علو السند والمتن معًا فأحيانًا يُقدَّمُ متنُ حديث على متنٍ يحمل مجمل معناه لسبب كان سببًا في علوه كما سيظهر معنا، وقد يقدم سند المتن على سند له آخر وفيهما تساو من حيث العدد لسبب من الأسباب أكسبه هذا السبب علوًّا، فيكون له العلو.

وأحيانًا يُقدَّم حديث نازل في العدد لحديث له سند آخر أقل في العدد بسبب من الأسباب التي تكسبه قوة على السند الأقل عددًا وهذا يعتبره كثيرٌ من العلماء علوًا، وعند النظر في هذه الاعتبارات نجد أن التعريف عند المتأخرين والمعاصرين غير كافٍ لما طبقه المتقدمون. إذًا **فعلو الإسناد**: هي صفة يكتسبها الإسناد من قلة عدد الوسائط بالنسبة إلى سند آخر يروى به ذلك الحديث بعينه بوسائط أكثر تكون أقل، أو مساوية لتلك الوسائط الأقل من حيث القوة، أو صفة يكتسبها الأكثر وسائط على الأقل من حيث القوة متكسبة علوًا.

---

(1) الافتراح (٢٦٧).

(2) التقييد والإيضاح (٢٠٠).

(3) الوسيط (١٢٠)، الوهم (١٩٧) وغيرهما.

المبحث الثاني

«العلو المطلق»

يعد هذا القسم أهم أقسام العلو وهو أجلها وأعظمها كما قال العراقي [1]، وخاصة إذا كان العلو المطلق سنده صحيح كان الغاية القصوى، فإذا لم يكن صحيحًا كان ضعيفًا، كان صورة العلو فيه موجودة، فإذا كان موضوعًا انتفى عنه حقيقة العلو وصورته؛ لأنه يعد كالمعدوم [2].

يقول السخاوي رحمه الله: «بالنسبة لمطلق الأسانيد، فإن اتفق أن يكون سنده صحيحًا كان الغاية القصوى وإلا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن مُوضَعًا؛ فهو كالمعدوم»[3].

وقد عد العلماء هذا النوع من القربة إلى الله؛ لقرب من يرويه في عدد وسائطه إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

يقول يحيى بن معين رحمه الله: «الإسناد قربة إلى الله ـ عز وجل ـ ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم»[4].

وقال العراقي رحمه الله: «وقد روينا عن محمد بن أسلم القوسي الزاهد العالم ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: قرب الإسناد قرب، أو قربة إلى الله عز وجل، وهذا كما قال، لأن الإسناد قرب إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل»[5].

---

(1) التقييد والإيضاح (٢٠٠).

(2) نزهة النظر (٢٠٦)، ونزهة النظر (٥٨).

(3) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٧).

(4) الأربعين العشارية (١٢٤).

(5) التقييد والإيضاح (٢٠٠)، الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٣) رقم (١١٥)، المقنع (٢/ ٤٢٢)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ٢٥١). والتوضيح الأبهر (٦١).

ويعتبر العلو في ذلك إذا كان علوًا نظيفًا وسنده صحيح، فإنه الغاية القصوى، وإلا فالعلو يعد صورته موجودة، إذا كان ضعيفًا، ويعد في حكم العدم إذا كان موضوعًا.

يقول الذهبي رحمه الله: «متى رأيت المحدِّث يفرح بعلو إلى أبي هدية، ويعلى بن الأشدق وموسى الطويل وأبي الدنيا، وهذا الضرب فاعلم أنه عامي»[1].

يقول العظيم آبادي رحمه الله: «فإن هذا من نعم الله ـ تعالى ـ بحيث يحصل السند العالي القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »[2].

ويقول ابن القيسراني رحمه الله: «ومثاله، ما أخبرنا أبو القاسم بن أحمد بثغر آمد، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن حشيش العدل، ثنا أبو سعيد الحسن بن علي العدوي، شيبان بن فروج ثنا نافع بن عبد الله أبو هرمز، عن أنس بن مالك. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بركعتي الفجر؛ فإن فيهما الرغائب» فهذا إسناد إذا تأمله من ليس الحديث من صناعته اعتقد علوه، وقدمه على سائر حديثه وافتخر بقلة عدد رواته، إلا أنه إسناد لا تقوم به الحجة، لأن نافع هذا غير ثقة.

وأخبرنا أبو القاسم الإسماعيلي. قال: أنا حمزة يوسف، ثنا عبد الله بن عدي، قال: سمعت أبا العلي الموصلي يقول: سألت يحيى بن معين، عن نافع أبي هرمز، قال: ليس بشيء، وقال ابن أبي مريم: سألت يحيى عنه، فقال: ليس بثقة، وقال عباس: ثنا يحيى، قال أبو هرمز الذي يروي عن أنس ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة والعدوي هذا أيضا كذاب. فإذا ورد عليك أحاديث هذا مع أمثاله مثل كثير بن سليم، ويغنم بن سالم بن فنبر، وفرج، وموسى ابن عبد الله

(1) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٢٢).

(2) الوجادة في الإجازة (٦٣).

الطويل، وأبي الدنيا عثمان بن الخطاب، وخراش بن عبد الله، فلا تفرح بها، ولا تعرج عليها، وهؤلاء قوم معروفون عند أهل النقل بطيور السن، ورواياتهم شبه الريح يدعون أعمارًا طويلة ويروون أحاديث دخيلة لم يحتج بحديثهم محتج، ولم ينقل في كتب الأئمة عنهم شيئًا، وإنما تنقل أحاديثهم للمعرفة، وللاستدلال على كذبهم وضعفهم، أعاذنا الله وإياك من الكذب على رسول الله ﷺ »[1].

والحديث يعد من عوالي الحارث، فقد رواه، فقال: حدثنا يعلي ثنا شيخ يقال له: عبد الحكم، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال:«عليكم بركعتي الفجر فإن فيهما الرغائب»[2]. وهو حسن لغيره لوجود الشواهد، وإن كان العلو لا ينحصر في قرب السند كما أسلفنا.

وقال ابن المبارك رحمه الله: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال»[3]

وقال السِّلَفِيْ رحمه الله: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، أو النازل هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق»[4].

يقول ابن العطار الدمشقي رحمه الله: «واعلم أنه ليس العلو في الحديث قرب الإسناد بل ما ذكره الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك وهو: صحة

---

(1) مسألة العلو والنزول (٥٨، ٦١).

(2) بغية الباحث (١/ ٢٩٤)، ابن حجر في المطالب (١/ ٤٩) رقم (٥٤٩)، والمحقق (٤/ ٤٦٢) رقم (٦١١). وهو بأسناد ابن طاهر ضعيف وكذلك إسناد البزار، وعوالي الحارث بن أبي سامة (٣٧) رقم (٢٨).

(3) تدريب الراوي (٢/ ١٥٦).

(4) تدريب الراوي (٢/ ١٥٦).

الرجال، فإن اجتمعا في خبر فناهيك رفعة، وشديدك عدة وعمدة» [1].

ويقول نظام الدين الملك الوزير الصالح رحمه الله ت (٣٨٥ هـ): «عندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله ﷺ وإن بلغت روايته مائة، فليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه عند المحدثين، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب» [2].

وقد حاجه في ذلك ابن كثير رحمه الله فقال: «وماذا يقول هذا القائل فيما إذا صح الإسنادان لكن هذا أقرب رجالًا ؟» [3].

قلت لا تعارض بين ما ذكر الوزير الصالح وابن كثير ـ رحمهما الله ـ فعند ضعف إسناد الحديث بالأقل عددًا يقدم عليه الأكثر عددًا إذا صح ذلك الإسناد وهو من قرائن الترجيح عند العلماء، أما إذا تساويا قُدِّمَ الأقل... والله أعلم.

وهو الذي اجتهد في تحصيله العلماء والأئمة مع عدم إغفال غيره، كالإمام مالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والدارمي، وعبد بن حميد، والترمذي، وغيرهم، وهو ما حرص عليه من بعدهم.

١ـ الوحدان:

الوحدان كالذي ذُكروا للإمام أبي حنيفة لكن فيه كلام، من جهة كونه رحمه الله لا يروي عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مطلقًا.

ونستطيع أن نتجاوز ونقول أنه من الوحدان ما رواه همام في صحيفته عن

---

(1) تساعيات الحافظ ابن العطار الدمشقي (١٧).
(2) المقنع (٢/ ٤٢٥)، معجم مصطلحات الحديث (٢٦٧).
(3) اختصار علوم الحديث (٢/ ٤٥٢).

أبي هريرة رضي الله عنه والتي تضمنت تسعة وثلاثون ومائة حديث؛ كلها من روايته عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن ذلك:

ما رواه همام بن منبه. قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

«نحن السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا فاختلفوا فيه، وأوتيناه بعدهم، فهذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فهم لنا فيه تبع فلليهود غدًا، والنصارى بعد غد»[1].

فالوحدان: أن يكون بين الراوي ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسطة واحدة فقط.

٢ـ **الثنائيات**: أن يكون بين المصنف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم راويان فقط.

وقد ورد في ذلك عدد من الأحاديث عند أبي حنيفة وقد ذكر محمد الصالحي الشافعي رحمه الله ت (٩٤٢ هـ) بعضًا من ذلك منها:

بسنده إلى أبي حنيفة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «عرش إبليس على البحر، فيبث سراياه فيفتنون الناس، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة»[2].

وقد ألف عبد العزيز يحيى السعيد في ذلك كتابًا أسماه «الإمام الأعظم» أبو حنيفة والثنائيات في مسنده، تحقيق: محمد عبد الحليم النعماني، ونور الدين عتر.

وما رواه الإمام مالك كما في الموطأ، وقد ألف في ذلك ابن حجر كتابًا أسماه ثنائيات الإمام مالك رحمه الله.

ومن هذه الثنائيات ما يرويه من طريق نافع عن ابن عمر وهي السلسلة الذهبية، وقد نالت العلو المطلق، والعلو المعنوي، ومثالها:

---

(1) صحيفة همام منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه (٢٠) رقم (١).

(2) عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان (٣٣٦).

قول يحيى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»(١).

وما رواه الليث، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كان يقول: «من صلى في الليل فليجعل في آخر صلاته وترًا؛ فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك»(٢).

٣ـ الثلاثيات:

وهذا يعد أكثر من السابق عند الأئمة، فهي كثيرة في مسند الشافعي، ومسند أحمد، وسنن الدارمي،ومسند الحميدي، والحارث بن أسامة، وعبد بن حميد، البخاري، والطيالسي.

والثلاثيات: هي أن يكون بين المصنف والنبي ﷺ ثلاثة رواة فقط.

يقول السفاريني رحمه الله: «الحديث الثلاثي: ما كان بين المخرج للحديث وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة، صحابي وتابعي وتابع تابعي»(٣).

ويقول د / مصطفى مخدوم: «وفيه نظر؛ فإن المعتبر في الثلاثيات هو عدد الرواة لاختلاف الطبقات كما يدل عليه تعريف الثلاثي وصنيع المحدثين، فلو كان ثلاثة من طبقتين فهو ثلاثي، وإن كانوا أربعة من ثلاث طبقات فهو رباعي، وإن سُميّ ثلاثيًا فليس على سبيل الإطلاق، بل يجب تقييده بأنه ثلاثي حكمًا ونحو ذلك، وهذا دليل التجوز في الإطلاق»(٤).

وعرفه حاجي خليفة بقوله: «ما اتصل إلى رسول الله ﷺ من الحديث

---

(1) الموطأ (٢/ ٤٦٧) رقم (٤٤).

(2) الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية (١٣٠) رقم (٢٣)، وعوالي الليث بن سعد (٥٩٠) حديث رقم (١).

(3) شرح ثلاثيات الإمام أحمد (١/ ٢٧).

(4) شرح ثلاثيات الإمام البخاري (١٠).

بثلاثة رواة»[1].

وهناك نوع آخر يُذكر في الثلاثيات، وهو ما يُسمَّى بالثلاثيات حكمًا وعرفًا.

يقول البرهان الكوراني: «هي التي بين البخاري وبين التابعي واحد، ثم التابعي يرويه عن تابعي آخر عن الصحابي، أو يرويه صحابي وهو عن صحابي آخر، ذكر في ذلك أن الثلاثي حكمًا يشمل نوعين»[2].

١. أن يكون في السند تابعيان يروي أحدهما عن الآخر.

٢. أن يكون في السند صحابيان يروي أحدهما عن الآخر.

«وإطلاق الثلاثي على هذا النوع هو إطلاق مجازي لُوحِظ فيه اتحاد الطبقة دليل التجوز فيه عدم فهمه من اللفظ إلا بالقرينة المقيدة»[3]

ومثال ذلك:

ما رواه البخاري: قال حدثنا مكي بن إبراهيم، ثنا يزيد بن أبي عبيد الله، عن سلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من يَقُلْ عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»[4].

وما رواه عبد بن حميد قال: حدثنا علي بن عاصم، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ إذا سلم من صلاة قال: «سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين»[5].

---

(1) كشف الظنون (١/ ٥٢٢).

(2) شرح ثلاثيات الإمام البخاري (١٠).

(3) شروح ثلاثيات الإمام البخاري (١٠).

(4) البخاري (١/ ٢٠١) رقم (١٠٩).

(5) المنتخب (٢/ ٩٢) رقم (٩٥٤).

وقد ألف عدد من الكتب في ثلاثيات عدد من الأئمة وقد أخرجت هذه الثلاثيات من بطون كتب هؤلاء الأئمة. ومنها:

١. ثلاثيات الإمام البخاري، ولا يعرف مخرجها، وهي: اثنان وعشرون حديثًا بالمكرر، وستة عشر بدون المكرر، وهي تدور على خمسة أسانيد، وقد طبعت في الهند عام ١٣١١هـ، ثم طبعت مع غيرها من الثلاثيات، بتحقيق: علي رضا، وأحمد البزرة. وطبعت مع شرح محمد بن عبد الدايم البرمادي، تحقيق: د/ مصطفى مخدوم.

٢. وعوالي البخاري تخريج الشيخ تقي الدين بن تيمية.

وممن شرح ثلاثيات البخاري غير البرمادي الشافعي الشيخُ عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي في كتابه: الفرائد المرويات في فوائد الثلاثيات. وله نسخة بالمكتبة الوطنية في الجزائر برقم (٤٧٥).

وللأمام أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي رحمه الله ت (١٣٢٩هـ) شَرْحٌ عليها اسمه: «فضل الباري في شرح ثلاثيات البخاري»

٣. ثلاثيات أبي داود الطيالسي.

٤. ثلاثيات عبد بن حميد الكشي، وعددها (٥١) حديثًا كما في الثلاثيات.

٥. ثلاثيات الدارمي، وعددها (١٥) حديثًا كما في كشف الظنون، وكتاب الثلاثيات.

٦. ثلاثيات ابن ماجة القزويني وهي خمسة أحاديث بسند واحد.

٧. ثلاثيات الترمذي وهو حديث واحد، وهو ما رواه من طريق إسماعيل بن محمد الغزاوي بن نبت السدي الكوفي قال: حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يأتي على الناس زمان؛

obeikandl.com

الصابر فيه على دينه كالقابض على الجمر»[1].

وقال المزي رحمه الله: وليس في كتاب الترمذي حديث ثلاثي بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أنفس غير هذا الحديث، وقد وقع لنا تُساعيًا»[2].

وقد استدرك محققا الثلاثيات؛ علي رضا، وأحمد البزرة حديثا آخر وادَّعيا أنه حديث ثلاثي وأنكرا عدم ذكر هذا. وقالا: هناك حديث آخر للترمذي ثلاثي الإسناد، وقد أورده عبد بن حميد، وهذا وهم منهما فالحديث رباعي، انظر الحديث عند الترمذي بسنده عن الحسن بن علي الخلال حدثنا يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس»[3].

٨. ثلاثيات الإمام الطبراني، وعددها ثلاثة أحاديث.

٩. ثلاثيات الإمام أحمد وهي (٣٣١)، وهي من تخريج أبي الفداء إسماعيل بن عمر المقدسي ت (٦١٣هـ) وفيها زيادات للضياء المقدسي ت (٦٤٣هـ).

١٠. ثلاثيات الإمام أحمد لأبي القاسم علي بن القاسم بن عساكر.

١١. ثلاثيات الإمام البخاري لمحمد بن عبد الحي الكتاني.

١٢. ثلاثيات الإمام الشافعي. جمع الدكتور مُلا خاطر (معاصر).

وهناك ثلاثيات لم تُذكر -فيما أعلم- في كتاب مستقل بها.

ومن ذلك ثلاثيات الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي ت (٢١٩هـ)، وقد بلغت (١٣٩) حديثًا.

---

(1) الترمذي (٤/ ١١٠) رقم (٢٢٦٠).

(2) تهذيب الكمال (٢١/ ٣٨٦).

(3) الترمذي (٥/ ١٢٥) رقم (٢٨٤١).

يقول د / أحمد الصويان: «اتصال الحميدي بشيخه سفيان بن عيينة جعله يستفيد استفادة كبيرة متنوعة المجالات وفي ذلك استفادته علو الإسناد، لأن سفيان بن عيينة طلب العلم في سن مبكر جدًا، ونقل عنه الحميدي أنه لقي ستة وثمانين من التابعين ولازم الأئمة الكبار من حفاظ التابعين وفقهائهم أمثال الإمام محمد بن شهاب الزهري ت (١٢٤هـ) وعمرو بن دينار ت (١٢٦هـ) وعبد الله بن دينار ت (١٢٧هـ)، وغيرهم من أئمة التابعين.

وعده ابن حجر العسقلاني في الطبقة الثامنة وهي الطبقة الوسطى من كبار أتباع التابعين ولهذا كان سفيان بن عيينة يمتاز بعلو الإسناد ومن أجل ذلك ظهر إسناد الإمام الحميدي من الأسانيد العالية التي يُعَضُّ عليها بالنواجذ وخلال تتبعي لمسند الحميدي تبين لي أن عدد الأحاديث الثلاثية (١٣٩) حديثًا، وهذه نسبة عالية بالنسبة لعدد أحاديث الكتاب وذلك إذا قورن هذا العدد مع عدد الأحاديث الثلاثية في كتب السنة»[(١)].

ومن ثلاثيات الحميدي رحمه الله ما رواه عن سفيان، ثنا إسماعيل بن أبي الحق، قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأحزاب وهو يقول: «اللهم منزل الكتاب سريع الحساب، مجري السحاب، اهزم الأحزاب اللهم اهزمهم وزلزلهم»[(٢)].

وقد وقع لأبي داود في سننه حديث ثلاثي كما وقع للترمذي، وإن كان هناك من يرد ذلك.

يقول أشرف عبد الرحيم: «وأما قول السخاوي إن في سنن أبي داود حديثًا ثلاثيًا واحدًا وكذا قول القاري في أوائل المرقاة بأن في أبي داود ثلاثيات فهذا

---

(1) الإمام عبد الله ابن الزبير الحميدي وكتابه المسند (٨٧).
(2) المسند (٢/ ٣١٤) رقم (٧١٩).

مردود»[1].

ومثله محمد النورستاني. وقال في تقرير البصري رحمه الله شيء من التقصير أي: القول بالثلاثية»[2].

قلت: وهذا خلاف ما ذهب إليه عدد من العلماء وقد روى أبو داود الحديث، فقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبد السلام بن أبي حازم أبو طالوت، قال: شهدت أبا برزة دخل على عبيد الله بن زياد، فحدثني فلان سماه مسلم وكان في السماط، فلما رآه عبيد الله قال: إن من محمديكم هذا الدحداح ففهمها الشيخ وقال: ما كنت أحسب أن أبقى في قوم يعيرونني بصحبة محمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له عبيد الله: إن صحبة محمد لك زين غير شين، ثم قال: إنما بعثت إليك لأسألك عن الحوض: أسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر فيه شيئًا، قال أبو برزة نعم لا مرة ولا مرتين ولا ثلاثًا ولا أربعًا ولا خمسًا، فمن كذَّب به فلا سقاه الله منه، ثم خرج مغضبًا»[3].

قال السخاوي رحمه الله: «ووقع له في سننه ـ أي أبي داود ـ ثلاثي الإسناد»[4].

وقد جزم بكون هذا الحديث ثلاثيًا العلائي في جزء له باسم (مائة حديث منتقاة) من سنن أبي داود»[5].

وقال عبد الله البصري: «وهو حديث ثلاثي ليس له غيره»[6].

---

(1) الثلاثيات في الحديث النبوي (١١٤).
(2) ختم سنن الإمام مسلم للبصري (١٠٨، ١٠٩).
(3) أبوداود (٥/ ٧٣) رقم (٤٧٤٩).
(4) بذل المجهود في ختم سنن أبو داود (٩٧).
(5) ق: ختم سنن أبي داود (١٠٨).
(6) ختم سنن أبي داود (١٠٨).

وهو ما جزم به صديق خان في الحطة [1] والقاري في أوائل المرقاة.

قال ابن الطيب رحمه الله: «قال الكردي في الأمم، وهذا من الرباعيات في حكم الثلاثيات وهو أعلى ما عنده. قلت ـ أي العظيم آبادي -معنى قوله في حكم الثلاثيات- أي أن يروي تابعي عن صحابي، أو صحابي عن صحابي آخر فيحسب التابعيان، أو الصحابيان بدرجة واحدة، فهما اثنان في حكم الواحد، فإذا كان معهم راو أخذ عنه المؤلف، يقال فيه: رباعي كذا صرح به الأمير البصري في ثبته»[2].

٤ـ والرباعيات: وهي ما بين المخرج للحديث وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة رواة؛ صحابي، تابعي، وتابع تابعي، وتابع تابع تابعي وهي أعلى ما في صحيح مسلم على شرطه.

يقول السخاوي: وعلى كل حال فأعلى ما عنده الرباعيات، وأدناه التساعيات»[3].

والنسائي أعلى ما عنده الرباعيات وأدناها العشاريات.

يقول السخاوي رحمه الله: «ومن ابتدائه بالنازل، ثم إردافه بالعالي، وعكسه وهو أكثر للمتقدمين وأعلى ما وقع فيه ما بينه وبين الشارع فيه أربع وسائط، والذي التقطها القاسم بن علي الأنصاري [4]، ومنه؛ قتيبة عن مالك، عن نافع،

---

(1) الحطة (٢١١).

(2) الوجادة في الإجازة (٧٠).

(3) غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج (٣٩).

(4) لعل المقصود كتاب الرباعيات من كتاب السنن المأثورة، وفيه نسخة في تشستر بيتي برقم (٣٨٤٩/ ١). كما في تاريخ التراث (١/ ٣٣٠) بغية الراغب (٤٣).

عن ابن عمر، وأنزل ما بينه وبينه فيه عشـرة وسائط»[1].

وقال النسائي عن هذا الحديث الطويل: «لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادًا أطول من هذا»[2].

وقد عمد الدكتور يوسف الكناني إلى تجريد رباعيات البخاري فقال:

«هذا، وقد تصديت بالبحث والاستقصاء والتتبع والدراسة الجامع الصحيح؛ كي أجرد رباعيات البخاري من حيث الرواية، وقمت بجمعها كي يكون لي فضل جمعها، ونشرها واستخراجها والتصنيف فيها، لذا أطلت قراءة البخاري، ودراسته وتكررت تلك القراءة والمراجعة وكلما أعدت القراءة والمراجعة اكتشف رباعية جديدة، ولذلك رجعت إلى نسخ كثيرة من الجامع الصحيح على شرح الكرماني لصحيح البخاري، وهو المسمى الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري.

وقد جردت رباعيات البخاري في السند، أو الأسانيد الرباعية واحدة واحدة فبلغت مائتين وتسع وثمانين رباعية، آثرت إيرادها بالنص حسب رقم الحديث والكتاب الوارد فيه وبابه حسب تسلسل أجزاء شرح الكرماني لصحيح البخاري»[3].

وما ذهب إليه الكتاني فيه نظر مع تحريه ومراجعته للرباعيات ومحاولة التأكد من ذلك، إلا أن أي عمل لابن آدم لابد أن يعتريه النقص، أو الخلل، أو الخطأ والكمال والدوام لله تعالى، فقد جعل الكتاني بعض الأحاديث من الرباعيات وهذا وهم منه، ومن ذلك حديث البخاري رحمه الله: حدثنا يحيى بن بكير، قال:

---

(1) بغية الراغب (٤٣، ٤٤).

(2) السنن الكبرى (٦/ ١٧٣).

(3) رباعيات الإمام البخاري (١٥٦). مع ختم سنن الإمام أبي داود للبصري

حدثني الليث عن عقيل، عن ابن شهاب / ح / وحدثني أحمد بن صالح، قال حدثنا عتبة، قال حدثنا يونس عن ابن شهاب، حدثني عروة، عن عائشة»[1].

والسند كما هو مذكور يعد سداسي، ويبدو أن الدكتور أخذ بما قبل التحويل ولاشك أن هذا خطأ، ولم ينته إلى أن الزهري يرويه عن عروة، فالسند سداسي، وليس رباعيًا.

وكذلك ما رواه البخاري. قال الليث: عن يحيى بن سعيد...»[2] علق البخاري. والليث من شيوخ شيوخ البخاري وقد تُوفيَّ رحمه الله قبل ولادة البخاري بـ ١٩ سنة فقد توفي الليث سنة (١٧٥هـ) وولد البخاري سنة (١٩٤هـ) فعلى ذلك لا يكون رباعيًا كما ذكر الكتاني.

وما يرويه عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري [3]، وهو تابعي. فالحديث مرسل وقد أعقبه البخاري بطريق آخر موصول، ما يدل على أنه خماسي.

وما رواه أبو عثمان وهو النهدي وسنده خماسي [4]. لأن النهدي تابعي مخضرم، وقد روى الحديث عن عمرو بن العاص.

وما رواه عن علي بن حسين وهو ابن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ [5] المعروف بزين العابدين ويعد من التابعين، فالحديث مرسل، فهو خماسي وقد أعقبه البخاري بالموصول عن صفية بنت حيي أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ.

وقد فاته بعض الرباعيات كما ذكر الشيخ محمد النورستاني؛ وهي كما تشير

---

(1) البخاري (١/ ٣٢٩) رقم (١٠٤٦).
(2) البخاري (٢/ ٤٥٢) رقم (٣٣٣٦).
(3) البخاري (٣/ ١٦٠) رقم (٤٣٤١، ٤٣٤٢).
(4) البخاري (٣/ ١٦٤) رقم (٤٣٥٨).
(5) البخاري (٤/ ٣٣٦) رقم (٧١٧١).

الأرقام: (٢٥٧١، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤، ٣٥٧٧، ٣٥٧٨، ٣٥٨٠، ٣٥٥٢، ٥٨٦٧، ٥٨٧٨، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٦، ٥٩٠٤، ٥٩٠٦، ٥٩٠٧)[١].

وبذلك يكون عدد الرباعيات عن البخاري (٢٩٤ حديثًا).

ورباعيات أبي داود قد اهتم بها العلائي رحمه الله ت (٧٦١ هـ) في كتابه مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود، وهو مخطوط في الجامعة الإسلامية، صورة ميكروفيلم رقم (٣٣١/ ١) وقد انتقى فيه أعلاها سندًا وعدد أحاديثه (١٠١) حديثًا وكلها رباعية ما عدا (١٦) حديثًا.

وقد بلغت عدد الرباعيات (٢٦٧) حديثًا وغالبها صححه.

يقول النورستاني: «رباعيات الإمام أبي داود ليست كذلك ـ أي صحيحة مثل البخاري ـ وعددها لا يتجاوز العشرة ضعيف»[٢].

والروايات عند المتقدمين كثيرًا ما تكون رباعية، فمثلًا مسند الحميدي نجد أن نسبة الرباعيات فيه بالنسبة لغيرها قد تصل إلى (٧٥٪) من الأحاديث.

يقول الدكتور الصويان: «بينما نجد أن عدد الأحاديث الرباعية تشكل نسبة عالية في مسند الحميدي قد تصل إلى (٧٥٪) من أحاديث المسند»[٣].

ولكنها تقل عند من جاء بعدهم، وإن أدرك زمنًا ليس باليسير من عصر أهل الكتب الستة ومن في حكمهم ومن ذلك الطحاوي رحمه الله ت (٣٢١هـ) فإن حد العلو عنده الرباعيات وليس عنده أعلى منها، وعددها ثلاثة وعشرون حديثًا وأثر واحد عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ كما عند الشيخ قطلوبغا الحنفي

(1) دراسة رباعيات الإمام أبي داود في سننه مع كتاب الختم للبصري (١٦٩).
(2) ختم سنن أبو داود للبصري (١٩٧).
(3) الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي وكتابه المسند (٨٨).

رحمه الله وقد بذل فيها قطلوبغا رحمه الله جهدًا كبيرًا لجمعها لكنه قد فاته بعض العوالي عند الإمام الطحاوي [1] رحمه الله ومن ذلك:

١. حديث جابر الموقوف على أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ في عدم الوضوء مما غيرت النار[2].

٢. حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ بإسناد عالٍ آخر ذكر الطحاوي [3].

٣. حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ في القرآن في التلبية [4].

٤. حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ في الإتيان في الدبر [5].

٥. حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ في بيع الثمر [6].

ثم أخذ السند يأخذ طابع النزول بالنسبة لسلسلة الرواة وإن كان يعد بعد هذه العصور عاليًا بالنسبة لرواته باعتبار عامل الزمن، وإن كان يوجد عن السابقين الأحاديث الخماسية، والسداسية، بل تصل أحيانًا إلى التساعية، ومن ذلك مثلًا تساعيات ابن العطار الدمشقي رحمه الله ت (٧٢٤هـ) وقد روى فيها أربعة وأربعون حديثا، والعشارية مما يجعل المتأخرين يروونها بعلو يوازي نزول هؤلاء الأئمة كما في الحديث الذي رواه النسائي [7]، وفيه عشرة وسائط وقد ساواه السخاوي المتوفى عام (٩٠٢هـ)، والنسائي وفاته سنة (٣٠٣هـ) وبينهما

---

(1) يوجد منها صورة بالجامعة الإسلامية ميكروفيلم رقم (١١٦٧).
(2) شرح معاني الآثار (١/ ٦٧) رقم (١٣٥٩).
(3) شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٦) رقم (١٣٥٩).
(4) شرح معاني الآثار (١/ ١٥٣) رقم (٣٧١٢).
(5) شرح معاني الآثار (١/ ٤٠) رقم (٤٣٨٧).
(6) شرح معاني الآثار (١/ ٢٤) رقم (٥٥٧٤).
(7) النسائي (١/ ٢٧٧).

ما يقارب ستة قرون أي ما يقارب من ستمائة سنة.

يقول السخاوي رحمه الله: «وقد ساويتُ النسائي في مطلق العدد فكما بينه وبين النبي ﷺ في هذين عشرة، كذلك بيني وبينه في أحاديث سواهما عشرة فلله الحمد»[(١)].

ويقول رحمه الله: «وقد وقعت لي -بحمد الله- أحاديث عشاريات شاركت فيها شيوخنا بل شيوخهم»[(٢)].

وهذا يدل على أهمية العلو وحرص الأئمة عليه.

يقول أبو العالية الرياحي رحمه الله **ت (٩٠هـ)**: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة فلم نرضَ حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»[(٣)].

وهذه الحالة لم تكن خاصة بأحد بعينه، بل كان ذلك حال علماء الحديث في طلب العلو والبحث عنه لما له من ميزة، فقد كان علقمة رحمه الله ت (٦٢ هـ)، والأسود بن يزيد رحمه الله ت (٦٥ هـ)، النخعيان إذا كان يبلغهما الحديث عن عمر ـ رضي الله عنه ـ فلا يقنعهما حتى يخرجان إليه فيسمعانه منه»[(٤)].

وهذا وإن كان فيه ما يدل على الحرص على طلب العلو في الإسناد، فإنه يدل أيضًا على التثبت من الإسناد، فالعلو هدف والتثبت هدف من أهداف طلب العلو في السند، وقد كان هذا دأب علماء الحديث وأصحابه، بل إنهم كانوا يجبرون طلابهم ويحثونهم بالسؤال عن الإسناد إذا سمعوا حديثًا، فهذا هشام بن

---

(1) بغية الراغب (٤٦)، فتح المغيث (٣/ ٣٤٩).

(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٨).

(3) الكامل (٣/ ١٠٢٢)، الرحلة في طلب الحديث (٩٣).

(4) المقدمة لابن صلاح (٢٤٧).

عروة يقول: «إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟»[1].

ويزيد ذلك وضوحًا مع ظهور هذا الأمر وعدم التباسه ويظهر كذلك طرافته ما فعله زيد بن الحباب الخرساني الكوفي ت (٢٠٣هـ) عندما سمع سفيان الثوري بالكوفة يحدث عن أسامة بن زيد، عن موسى بن علي اللخمي، عن أبيه، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو أن النبي ﷺ قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر»، فلما علم أن أسامة حي بالمدينة ركب راحلته، ورحل إليه فسمع منه هذا الحديث وفي المدينة. قيل: إن موسى بن علي حى بمصر، فرحل إليه فسمع الحديث منه أيضًا[2].

والغرض من كل هذا هو المحافظة على نظافة الإسناد وإن كان هناك من يبحث عن العلو لشهرة، أو غيرها، وهذا يعد حال قليل جدًا لا يذكر، لكن كان طلب العلو عند المتقدمين هو المحافظة على سلامة الإسناد والبعد عن الخلل، ولذلك حافظوا على الإسناد المطلق.

يقول العراقي رحمه الله: «العلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا، أو عمدًا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرت جهات الخلل وهذا جلي واضح»[3].

أما المتأخرون فقد اهتموا بالعلو النسبي، لأنه لم يعد لهم طريق لحديث من الأحاديث إلا عن طريق سند قد تقدم روايته عند مصنف من المصنفين المتقدمين، أو جمع ما وقع للمتقدمين من علو في كتبهم.

يقول العراقي رحمه الله: «وقد أكثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع ـ أي

(1) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٤).
(2) الرحلة في طلب الحديث (١٥٧، ١٥٩).
(3) التقييد والإيضاح (٢٠٠).

obeikandl.com

العلو النسبي ـ وممن وجدت هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ، وبعض شيوخه، وأبو نضر ابن ماكولا، وأبو عبد الله الحميدي وغيرهم من طبقتهم وممن جاء بعدهم»[1].

وقال السخاوي رحمه الله: «وقد اعتنى الحافظ بالمستخرجات قصد للعلو واشتدت عناية الطلبة ونحوهم من المتأخرين بهذا النوع حتى غلب على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه لما يقع لهم في ذلك من الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة»[2].

ويقول الذهبي رحمه الله: «ليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف عليه من حيز طلب العلم، بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية وأخذ من شيخ لا يعي، وتسمع لطفل يلعب ولا يفهم، أو لرضيع يبكي، أو لفقيه يتحدث مع حَدَثٍ، أو آخر ينسخ، وفاضلهم مشغول على الحديث بكتابة الأسماء، أو النعاس، والقارئ إن كان له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء سواء تصحف عليه الاسم، أو اختبط المتن، أو كان من الموضوعات. فالعلم عن هؤلاء بمعزل، والعمل لا أكاد أراه، بل أرى أمورًا سيئة. نسأل الله العافية»[3].

هذا في زمن الذهبي فكيف بذلك في زماننا فقد أصبح بغية بعض طلبة العلم وأملهم ولو كان ذلك على حساب ما هو أولى منه.

بل تعدى الأمر أن تدخل الخرافة والخيال في طلب العلو كما في الرواية عن الجن فقد شاع بين المتأخرين الرواية عن شهروش الجني، ومزاره في المغرب من أكبر إن لم يكن أكبر مزارات السحر والشعوذة، بعضهم يروي عنه مباشرة،

---

(1) التقييد والإيضاح (٢٠١).

(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٩).

(3) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٦٧).

وبعضهم بواسطة، أو أكثر، وكل ذلك خرافات من نسج الخيال، ظلمات فوق بعض، من دخلها لم يكد يرى الحقيقة.

يقول الجحوي: «إن بعض من تساهلوا لهم أسانيد أعلى مما سلف يروونها عن عبد الرحمن شهروش قاضي الجن يزعمون له صحبة كما زعموها للمدعو رثن الهندي الذي عمر طويلًا عمرًا غير معقول... وأما شمهروش فهو أعرق منه وأغرق في الخيال، ولست أنكر وجود الجن ولا رؤيتهم ولكن رأيت أمر هذا الشيخ متناقضًا يرد بعضه بعضًا، وذلك دليل على بعده عن الحقيقة وقربه من الخيال... ولأن أصحاب الحديث هم فلاسفة التحقيق والتنقيب والتثبت والاحتياط، ولولا فلسفتهم ما وصلتنا الشريعة إلا مبدلة ولكن خلف بعدهم متأخرن تسامحوا وتساهلوا فقبلوا صبحة شمهروش وصحبة أبي سعيد الحبشي ورثن الهندي، وهم يسمعون أخبار النبي ﷺ بانخرام قرنه بعد مائة سنة في أصح الصحيح فارتكبوا العظائم التي يحاسبهم التاريخ عليها»[1].

وقد رأيت فلمًا وثائقيًا لمزار شمهروش يُكفر بالله عند مزاره ويتسبح عنده من الخرافة والدجل والخيال ما يدخل الناس من خلاله إلى الكفر.

يقول عبد الله بن سالم البصري: «وإجازة بقراءة الفاتحة، عن الشيخ علي الأجهوري، عن نور الدين علي بن بكر القرافي، عن قاضي القضاه التتاوي، عن برهان الدين بن محمد اللقاني عن علم الدين مؤدب أولاد الجن، عن شمهروش قاضي الجن، عن النبي ﷺ»[2].

---

(1) الفهرس (٧٠، ٧٣) الإمداد في معرفة علو الإسناد (١٠٦).

(2) الإمداد في معرفة علو الإسناد (١٠٦).

المبحث الثالث

العلو النسبي، أو العلو المعنوي، أو العلو الصوري، أو علو الصفة

المراد به القرب من إمام من الأئمة المحدثين بأقل الوسائط، أو من أحد مصنفاتهم الحديثية، وهذا الذي اجتهد فيه المتأخرون فبذلوا في تحصيله وطلبه جُل وقتهم فانشغلوا به والسعي لطلبه، مما حدا بهم إلى الانشغال به عن غيره مما هو أولى منه. وذلك لما يقع لهم فيه من الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة، وكل ذلك لا أثر له على صحة الحديث من حيث ثبوته بسند الشيخ، أو سند كتابته. وإنما هو ذلك من باب التميز لمن حصل له علو على غيره وإن كان هناك من يطمع أن يكون له قربة. ولذلك كان حرصهم على العلو النسبي وكان حرصهم على من له صفة تمييز من علماء الحديث كالقرب إلى إمام من أئمة الحديث، صفة عليه كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف وغيرها من الصفات المقتضية للترجيح.

يقول السخاوي رحمه الله: «الثاني -أي: العلو النسبي- القرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة عليه كالحفظ، والفقه، والضبط، والتصنيف، وغيرها من الصفات المقتضية للترجيح، كشعبة، والأعمش، ومالك، وسفيان، والشافعي ونحوهم وإن كثر العدد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[1].

ويقول رحمه الله: «بالقرب من أحد الأئمة في الحديث كشعبة، ومالك، والثوري، والشافعي، والشيخين، وأقل ما بيني وبينهم ثمانية، أو تسعة، فإن اتفق علو ذلك الإمام فأعلى وفيه تقع الموافقة، والبدل وغيرهما، وبتقدم وفاة الراوي

(1) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٩).

ولو سمع مع المتأخر في وقت، وبتقدم وفاة الراوي، ولو سمع مع المتأخر في وقت واحد لعزة التوصل به وكذا تقدم السماع عن آخر شاركه في السماع لكن بعده ولو تأخرت وفاته... وهما علو معنوي، والأولان صوري»[1].

وقال العراقي رحمه الله: «والعلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر أخرًا من الموافقات، والإبدال، والمساواة والمصافحة»[2].

وقال رحمه الله: «وهو الذي ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

فإذا وجد ذلك في إسناد وصف بالعلو نظرًا إلى قربه من ذلك الإمام، وإن لم يكن عاليًا بالنسبة إلى الرسول ﷺ.

وكلام الحاكم يوهم أن القرب من رسول الله ﷺ لا يعد من العلو المطلوب أصلًا، وهذا غلط من قائله، لأن القرب منه ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف أولى بذلك، ولا ينازع في هذا من له مُسكة من معرفة، وكان الحاكم أراد بكلامه ذلك إثبات العلو للإسناد بقرب من إمام وإن لم يكن قريبا إلى رسول الله ﷺ والإنكار على من يراعي في ذلك مجرد قرب الإسناد إلى رسول الله ﷺ وإن كان بإسناد ضعيف ولهذا مثل ذلك يحدث لأبي هدية، ودينار، والأشجع، وأشباههم»[3].

علو المسافة، أو العلو الصوري وهو عدة أنواع:

١ - **القرب من إمام من أئمة الحديث**: ذي صفة وتميز معين كالحفظ، أو الفقه،

(1) الأبهر (٦١، ٦٤).
(2) التقييد والإيضاح (٢٠١).
(3) التقييد والإيضاح (٢٠٠).

أو الضبط، أو يكون مشهورًا بالتصنيف، أو مما يجعله إمامًا يشار إليه ويرغب في الرواية عنه بسند عال، وهذه الصفات من الصفات المقتضية للترجيح وهذا يعد علو نسبي ـ أي: بالنسبة إلى رواية البخاري ومسلم ـ أو أحدهما أو ممن كان في مقامهما، وأقربهما من أصحاب الكتب المعتمدة، أو من اتصف بصفة جعلت منه هذه الصفة قريبة للترجيح.

يقول النووي رحمه الله: «عن أبي إسحاق إبراهيم بن أبي حفص، عمر بن مضر الواسطي قال: أخبرنا الإمام منصور بن عبد المنعم الغراوي قال: أخبرنا الإمام فقيه الحرمين أبو جَدِّي أبو عبد الله محمد بن الفضل الغراوي، عن الإمام أبي الحسين عبد الغافر محمد الفارسي، عن أبي أحمد محمد بن عيسى الحلود النيسابوري، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، عن مؤلفه مسلم... ثم قال:

وهذا الإسناد الذي حصل لنا ولأهل زماننا ممن يشاركنا فيه في نهاية العلو بحمد الله ـ تعالى ـ فبيننا وبين مسلم ستة، وفي روايتنا لطيفة، وهي أن إسناده مسلسل بالنيسابوريين وبالعمرين»[1].

٢- **الموافقة**: وهي الوصول إلى شيخ أحد مصنفي كتب السنة، أو لشيخ إمام من الأئمة من غير طريقه بعدد أقل من العدد الذي إذا روى من طريقه كان أنزل. مثل أن يقع لك حديث شيخ المصنف من طريق هي أقل عددًا من طريقك من جهته مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة بن مالك مثلًا.

يقول العراقي رحمه الله: «وأما الموافقة؛ فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلًا عاليًا بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٦، ٧).

الشيخ أو روايته عن مسلم عنه»[1].

قال السخاوي رحمه الله: «فإن الراوي إذا اتفق هو والواحد من المذكورين في شيخه فهو الموافقة، مثاله ما روى البخاري عن قتيبة، عن مالك حديثًا، فلو رويناه من طريق البخاري كان بيننا وبين قتيبة تسعة، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج، عن قتيبة لكان بيننا وبين قتيبة ثمانية فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه»[2].

وهو نفس ما ذكره ابن حجر رحمه الله في نزهة النظر [3]، والصنعاني في إسبال المطر[4].

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله: «ومن غريب ما وقع في ذلك ونادره حديث واحد فيه موافقة للبخاري ومسلم معًا مع أن كل واحد منهما روى عن شيخ غير شيخ الآخر، وهو حديث أبي بكر بن أبي شيبة، عن خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال... عن أبي حاتم، عن أبي سهيل بن سعد في فضيلة الصوم.

فإن مسلمًا رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة، والبخاري، عن خالد بن مخلد فوقع موافقة لهما مع اختلاف شيخيهما وهو عزيز.

وأما الموافقة لهما معًا مع شيخ واحد يرويان عنه فموجود متيسر»[5].

وهذا النوع -أي الموافقة معًا في شيخ واحد- قد صنف فيه عدد من العلماء

---

(1) التقييد والإيضاح (٢٠١).
(2) الغاية (١/ ١٠٠).
(3) نزهة النظر (٥٩)
(4) إسبال المطر (٢٠٨).
(5) الاقتراح (٢٧٨).

منهم الخطيب البغدادي، وابن ماكولا، والحميدي، وابن عساكر.

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله: «وقد صنف في هذا الفن خلق كثير وحرص عليه المتأخرون وجاء الحافظ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي مصنفًا في ذلك كتابًا ضخمًا أنبأ عن تبحره في هذا الفن»[(١)].

ومن هذه الموافقات والتي حرص عليها المتأخرون:

ما رواه ابن حجر رحمه الله **يقول**: «أخبرني ابن بهادر المسعودي، وزينب بنت العماد بن جعلوان، وإبراهيم بن أحمد القارئ، بقراءتي عليهم مفترقين كلهم، عن أحمد بن الشحتة سماعًا، أخبرنا أبو المنجا بن اللثي، أخبرنا عبد الأول بن عبس، أخبرنا محمد بن عبد العزيز، أخبرنا عبد الرحمن بن أحمد، أخبرنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا العلاء بن موسى، حدثنا الليث بن سعد، عن نافع أن عبد الله بن عمر طلق امرأة له وهي حائض بطلقة واحدة فأمره رسول الله أن يرجعها ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض عنده حيضة أخرى، ثم مهلها حتى تطهر من حيضها، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حتى تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء.

وكان عبد الله بن عمر إذا سئل عن ذلك قال: إما أنت إن طلقت امرأتك تطليقة، أو تطليقتين. فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا فإن كنت طلقتها ثلاثًا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجًا غيرك، وعصيت الله تعالى فيما أمرك من طلاق امرأتك... وأخرجه الدارقطني[(٢)] بتمامة عن البغوي فوقع لنا موافقة عالية»[(٣)].

٣-**البدل**: وهو الوصول إلى شيخ شيخه وسمي بدلًا لوقوعه من طريق راو

---

(1) الاقتراح (٢٧٨).

(2) الدارقطني في السنن (٤/ ٢٧، ٢٨) رقم (٧٦).

(3) الرحمة الغيثية (١٣٨) رقم (٣١).

بدل الراوي الذي أورده أحد أصحاب الكتب الستة من جهته...

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله: «وهو أن يروي أحد الأئمة المصنفين على شيخ آخر فيروي هذا الحديث بعينه عن غير شيخ ذلك الإمام عن ذلك الآخر»[1].

وقال السخاوي رحمه الله: «وإن اتفق الراوي هو والواحد منهم في شيخ شيخه فهو... وقد يسمي البدل موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ ذلك المصنف... أي فالبدل هو ما يقع تخريجه لواحد ممن ألف من جهة شيخ شيخ له وافقه الراوي على تخريجه من جهة الشيخ الأعلى لا بواسطة ذلك الشيخ الأدنى، بل بواسطة غيره، وتخريجه عن شيخه أي شيخ من ألف موافقة، واعلم أن أكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه»[2].

وهو «أن يروي البخاري حديثًا، عن قتيبة، عن مالك، فيروي الحديث من غير جهة البخاري، عن أبي مصعب، عن مالك، فيكون أبو مصعب بدلًا من قتيبة، ومن شروطهم في ذلك أيضًا العلو»[3]. علمًا أنه قد يرد البدل إلى الموافقة...

يقول العراقي رحمه الله: «وأما البدل فمثل أن يقع لك مثل هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم وهو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث، وقد يرد البدل إلى الموافقة فيقال فيما ذكرناه أنه موافقة عالية في شيخ شيخ مسلم ولو لم يكن ذلك عاليًا فهو أيضا موافقة، وبدل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات إليه»[4].

---

(1) الاقتراح (٢٧٩).
(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠٠).
(3) التقييد والإيضاح (٢٠١).
(4) التقييد والإيضاح (٢٠١).

هذا وسابقه يشترط فيهما العلو.

قال مسلم رحمه الله: «وحدثني أحمد بن حنبل، ثنا معتمر بن سليمان، عن كهمش، عن ابن بريدة عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ستة عشر غزوة»(١).

قال ابن حجر رحمه الله: «أخرجه البخاري في المغازي في صحيحه، عن أحمد بن الحسن الترمذي صاحب الإمام أحمد، عن أحمد فوقع بدلًا،فكأنه سمعه من مسلم»(٢).

علمًا أن هذه الصورة عند المتأخرين وفي كتبهم بأسانيدها العالية الطويلة يوردونها على شكل فوائد ونوادر لاسيما في تلك الأنواع من الكتب موضوعها الإجازات وأسماء الشيوخ، وأسماء الكتب والمشيخات وغير ذلك.

ومثال ما يروى بدل الراوي الذي أورده أحد أصحاب الستة، أو غيرهم من جهته:

يقول ابن حجر رحمه الله: «قرأت على الشيخ أبي إسحاق بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الوحد التنوخي البعلي، ثم الدمشقي، ثم القاهري بمنزله الجامع الأقمر غير مرة، أن أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم الصالحي، أخبرهم سماعًا عليه، قال: أخبرنا أبو المنجا عبد الله بن عمر بن علي بن زيد البغدادي قراءة عليه ونحن نسمع بدمشق، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي قراءة عليه، ونحن نسمع ببغداد، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبي مسعود، وعبد العزيز الفارسي، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن شريح الأنصاري، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا أبو الجهم

(١) مسلم (٣/ ١٤٤٨) رقم (١٤٧ / ١٨١٤).
(2) عوالي مسلم (٦٨).

العلاء بن موسى ابن عطية الباهلي إملاء، حدثنا الليث بن سعد المصري، عن نافع، عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الرؤيا الصالحة ـ قال نافع: حسبت ابن عمر قال: جزء من سبعين جزءًا من النبوة».

ثم قال: هذا حديث صحيح أخرجه أحمد، عن أبي النصر هاشم بن القاسم، وأخرجه مسلم عن قتيبة، ومحمد بن رمح ثلاثتهم عن الليث بن سعد، فوقع لنا بدلًا عاليًا بدرجتين على طريق المسند والصحيح»[1].

وقد ذكر ابن قطلوبغا هذا الحديث في عوالي الليث كذلك لكن سند ابن حجر -فيما يظهر لي- أعلى منه[2].

وروى الحافظ المزي رحمه الله في ترجمة الجهني حديثا له وقع للمزي بسند عال قال: أخبرني أحمد بن أبي الخير، قال: أنبأنا محمد بن أبي زيد الكراتي، قال: أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين فاذشاه، قال: أخبرنا سليمان بن أحمد بن أيوب، قال: حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، قال: حدثني الربيع بن سبره الجهني، عن أبيه سبره، قال: أذن لنا رسول الله ﷺ بالمتعة.

ثم قال: رواه مسلم، والنسائي، عن قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد بطوله فوقع لنا بدلًا عاليًا، وليس له ـ يعني سبره ـ عندهما غيره».

وقد رواه كذلك السخاوي بسند عال. ويتضح رواية الأربعة من خلال الشجرة.

---

(1) الرحمة الغيثية (١٠٤) رقم الحديث (١).

(2) عوالي الليث بن سعد (٦٨) رقم (١٠).

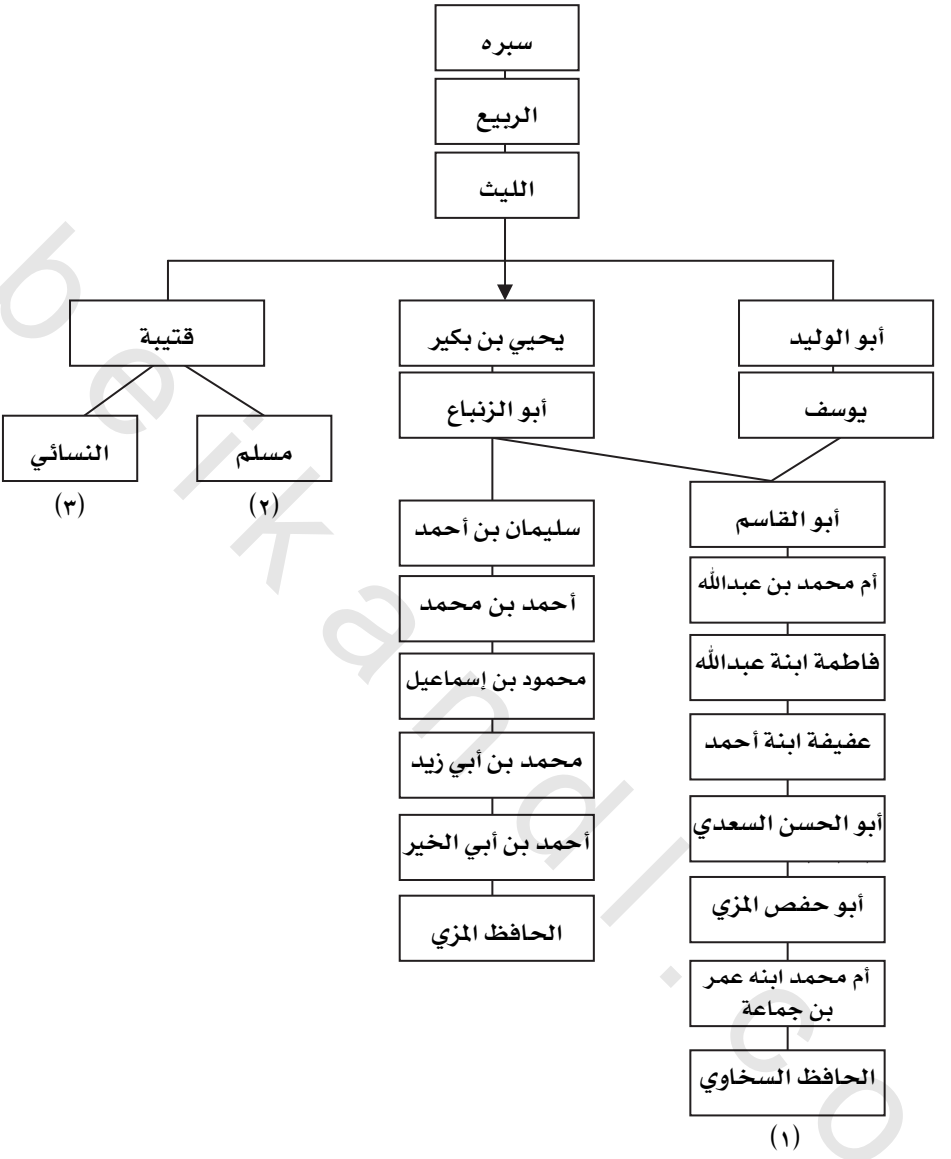

(1) فتح المغيث (٣/ ١٧).

(2) مسلم (٢/ ١٠٢٣) رقم (١٤٠٦/ ١٩).

(3) النسائي (٦/ ١٢٦).

قال السخاوي رحمه الله: «هذا الحديث صحيح أخرجه مسلم والنسائي معًا، عن قتيبة، عن الليث، فوقع لنا بدلًا عاليًا»[1]

٤- **المساواة**: وهو استواء عدد الإسناد من الراوي إلى أخر الإسناد مع أحد المصنفين مع انعدامها منذ زمن.

يقول السخاوي رحمه الله: «وإن كان بين الراوي والصحابي كما بين الواحد منهم، وبينهم فهو المساواة، كأن يروي النسائي مثلًا حديثًا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحد عشر نفسًا فيقع ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه أحد عشر نفسًا فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص، ولكن المساوة معدومة في هذه الأزمان وما يقاربها بالنسبة لأصحاب الكتب الستة ومن في طبقتهم.

نعم يقع لنا ذلك فيمن بعدهم كالبيهقي والبغوي في شرح السنة»[2].

فالمساواة مع أصحاب الكتب الستة معدومة في عصر السخاوي ومن باب أولى ما بعد ذلك، ويكون ذلك معدوم في عصرنا سواء الكتب الستة، أو البيهقي، أو البغوي ـ رحم الله علماء الأمة أجمعين ـ وهو ما قرره السيوطي حيث يقول: «وكان هذا يوجد قديمًا، وأما الآن فلا يوجد في حديث بعينه بل يوجد مطلق العدد، كما قال العراقي رحمه الله ثم قال: فإنه تقدم أن بيني وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشرة أنفس في ثلاثة أحاديث وقد وقع للنسائي حديث بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر أنفس وذلك مساواة لنا [3] وهو ما رواه في كتاب الصلاة، قال أخبرنا محمد بن بشار، نا عبد الرحمن، نا زائدة، عن منصور، عن هلال عن الربيع بن

(1) فتح المغيث (٣/ ١٨).

(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠١).

(3) وهذا فيه تجاوز من السيوطي مع النسائي فقد خانته العبارة.

خيثم، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ وقال: قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن، قال النسائي: ما أعلم في الحديث إسنادًا أطول منه، وفيه ستة من التابعين، أولهم منصور وقد رواه الترمذي، عن قتيبة، ومحمد بن بشار، قالا: ثنا ابن مهدي، ثنا زائدة به. وقال الحسن: والمرأة هي امرأة أبي أيوب»[(١)].

وقال سفيان رحمه الله: «ثنا سهيل بن أبي صالح، قال: أخبرني عطاء بن يزيد الليثي ـ صديقًا كان لأبي من أهل الشام ـ عن تميم.

قال سفيان: وكان عمرو بن دينار، حدثناه أولًا عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، قال: فلما لقيت سهيلًا، قلت: لو سألته لعله يحدثنيه عن أبيه، فأكون أنا وعمرو منه سواء، فسألته. فقال سهيل: أنا سمعته من الذي سمعه منه أبي، أخبرني عطاء بن يزيد»[(٢)].

وقال السخاوي رحمه الله: «والحديث الوارد عن علي في النهي عن نكاح المتعة، وهو حديث صحيح قال: وقد ساويت النسائي في مطلق العدد، فكما بينه وبين النبي ﷺ في هذين عشرة كذلك بيني وبينه في أحاديث سواهما عشرة فلله الحمد»[(٣)].

٥- **المصافحة**: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف.

يقول ابن حجر رحمه الله: «المصافحة: هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح وسميت مصافحة، لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين

---

(1) تدريب الراوي (٢/ ١٦٧).

(2) مسند الحميدي (٢/ ٣٦٩) رقم (٨٣٧).

(3) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي (٤٦)، وفتح المغيث (٣/ ١٥)، (١٧).

من تلاقيا»[1].

ويقول السخاوي رحمه الله: «وإن كان بين شيخ الراوي وبين الصحابي كما بين الواحد منهم وبينه فيكون الراوي كأنه صافحه ويسمى المصافحة، وإنما سُميت بذلك لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة كأنَّا لاقينا النسائي فكأنَّا صافحناه»[2].

وقد قيدت هذه المصافحة بأن تكون للشيخ لا للتلميذ.

يقول العراقي رحمه الله: «وأما المصافحة فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك لا لك فيقع ذلك لك مصافحة إذ تكون كأنك لقيت مسلمًا في ذلك الحديث وصافحته به لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم.

فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كان المصافحة لشيخك، فنقول كأن شيخي سمع مسلمًا وصافحه، وإن كانت المساواة للشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك، فتقول فيها: كأن شيخ شيخي سمع مسلمًا وصافحه، ولك أن لا تذكر لك في ذلك نسبة، بل تقول: كأن فلانًا سمعه من مسلم من غير أن تقول فيه: شيخي، أو شيخ شيخي. ثم لا يخفى على المتأمل أن في المساواة والمصافحة والواقعتين لك لا يلتقي إسنادك وإسناد مسلم، أو نحوه إلا بعيدًا عن شيخ مسلم فيلتقيان في الصحابي، أو قريبًا منه، فإن كانت المصافحة التي تذكرها ليست لك بل لمن فوقك من رجال إسنادك أمكن التقاء الإسنادين فيها في شيخ مسلم، أو اشباهه وداخلت المصافحة حينئذ الموافقة، فإن معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصافحة مخصوصة إذ حاصلها أن بعض من تقدم من رواة إسنادك العالي ساوى، أو صافح مسلمًا، أو البخاري لكونه سمع ممن سمع من

(1) شرح نخبة الفكر (١٢٦).
(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠١).

شيخهما مع تأخر طبقته عن طبقتيهما، ويوجد في كثير من العوالي المخرجة لمن تكلم أولًا في هذا النوع وطبقتهم المصافحات مع الموافقات والإبدال لما ذكرناه»[1]. وهذا النوع يعد معدومًا كسابقه...

يقول السخاوي رحمه الله: «وهي -المصافحة- معدومة أيضًا الآن كالمساواة»[2].

وهذا النوع من العلو تابع في النزول صاحب المصنف، أو ذلك الإمام إذ لو كان عاليا سنده لم يقع ذلك العلو، ولكن وقع النزول منه فترتب على هذا النزول علو المتأخر، وهذا علو نسبي بالنسبة لنزول مؤلف الكتاب.

يقول العراقي رحمه الله: «ثم اعلم أن هذا النوع من العلو تابع لنزول، إذ لو نزل ذلك الإمام في إسناده لم تعلُ أنت في إسنادك وكنت قد قرأت بمرو على شيخنا المكثر أبي المظفر عبد الرحيم بن الحافظ، المصنف أبي سعيد السمعاني ـ رحمهما الله ـ في أربعي أبي البركات الفراوي حديثا أدعى فيه أنه كأنه سمعه هو أو شيخه من البخاري، فقال أبو المظفر: ليس لك بعال ولكنه للبخاري نازلٍ وهذا حسن لطيف يخدش وجه هذا النوع من العلو»[3].

ويقول السخاوي رحمه الله: «وسُمي هذا العلو تنزيلًا لما فيه تنزل راوٍ مكان آخر،فهذا العلو في الحقيقة علو نسبي بالنسبة لنزول مؤلف الكتاب في إسناده»[4].

وهذا النوع من العلو مما تتشوق إليه نفوس بعض المتأخرين، ويُولَع به

---

(1) التقييد والإيضاح (٢٠١، ٢٠٢).
(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠١).
(3) التقييد والإيضاح (٢٠٢، ٢٠٣).
(4) فتح المغيث (٢/ ١٨).

الباحثين عن الأسانيد التي يمكن أن يحصل فيها المساواة و المصافحة، وفي الحقيقة أن هذا النوع من علوم الحديث لا يمكن أن يقع في هذه الأعصار وعلى افتراض وقوعه إلا أنه لا فائدة من تحصيله إلا حب التميز والظهور بأن لديه ما ليس عند غيره.

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله: «علو التنزيل وهو الذي يولعون به، وذلك أن ينظر إلى عدد الرجال بالنسبة إلى غاية، إما إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى بعض رواة الحديث، وينظر العدد بالنسبة إلى هؤلاء الأئمة وتلك الغاية فتنزل بعض الرواة من الطريق التي توصلنا إلى المصنف فنزل بعض الرواة من الطريق التي نسبت من جهتهم لو أردنا تخريج الحديث من جهتهم، فيحصل بذلك علو»[1].

مثاله:

يقول العظيم آبادي رحمه الله: «وأخبرنا السيد نذير حسين الدهلوي،..... قال إبراهيم لكردي: فبيننا وبين البخاري ثمانية، وأعلى أسانيد الحافظ ابن حجر أن يكون بينه وبين البخاري سبعة، فاعتبار العدد، كأني سمعته من الحافظ ابن حجر وصافحته، وكأن شيخنا اللاهوري سمعه من التنوخي وصافحه، وبين وفاتهما مائتا سنة وبضعة وثمانون، وهذا عالٍ جدًا»[2].

(1) الاقتراح (٢٦٩).

(2) الوجادة في الإجازة (٦١).

obeikandl.com

المبحث الرابع

علو تقدم الوفاة أو السماع

أولا: العلو بتقدم الوفاة، أي وفاة الراوي سواء أكان سماعه مع المتأخر الوفاة في آن واحد، أو قبله، وإن تساويا في عدد الإسناد.

قال الخليلي رحمه الله: «وقد يكون الإسناد بعلو على غيره بتقديم موت راويه، وإن كانا متساويان في العدد».

مثله: «إن علي بن أحمد بن صالح، حدثنا عن حميد بن مسعود الأسدي، عن سهل بن زنجلة، عن وكيع، وحدثنا محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن علي بن حرب، عن وكيع. فسهل أعلى من علي بن حرب؛ لأنه مات قبل علي بن حرب بعشرين سنة، ومن ذلك رجلين يرويان عن أحد الأئمة، ثم يكون أحدهما أعلى، فإن قتيبة بن سعيد يروي عن ملك ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين، ويروي عن مالك، عبد الله بن وهب، ومات سنة ثمان وتسعين، ومات فهما سواء في مالك، لكن ابن وهب لقدم موته وجلالته لا يوازيه قتيبة مع توثيقه وصلاحه»[1].

ولم يذكر الحافظ ابن حجر هذا القسم في العلو في شرح النخبة، وتبعه الصنعاني في إسبال المطر.

وقال السخاوي رحمه الله: «وممن صرح بهذا القسم في العلو أبو يعلى الخليلي»[2].

---

(1) الإرشاد (١/ ١٧٩، ١٨٠).

(2) فتح المغيث (٣/ ٣٥٤).

ويقول العراقي رحمه الله: «من أنواع العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي مثاله: ما أورده عن شيخ أخبرني به، عن واحد، عن البيهقي الحافظ، عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ أعلى من روايتي لذلك عن شيخ أخبرني به عن واحد، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم، وإن تساويا الإسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف؛ لأن البيهقي مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة... ثم إن هذا كلام في العلو المبني على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ وقياس راوٍ براوٍ»[1].

وقدَّ حد بعض العلماء قدم السماع فمنهم من حده بخمسين ومنهم من حده بثلاثين.

يقول السخاوي رحمه الله: «وأما العلو بتقدم وفاة شيخك فحدَّه الحافظ بن جوصاء بمعنى خمسين سنة من وفاة الشيخ وحده ابن منده بثلاثين»[2].

وقال العراقي رحمه الله: «وأما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى قياسه براو آخر فقد حده بعض أهل هذا الشأن بخمسين سنة وذلك ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري. قال: سمعت أحمد بن عمير الدمشقي وكان من أركان الحديث يقول إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو، وفيما نروي عن أبي عبد الله بن منده الحافظ، قال: إذا مرَّ على الإسناد ثلاثون سنة فهو عالٍ»[3].

وقال العراقي رحمه الله: «إن ظاهر كلام ابن منده أنه أراد إذا مضى إلى إسناد

---

(1) التقييد والإيضاح (٢٠٣).

(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠٤)، والمقدمة لابن صلاح (١٣٣). وإرشاد طلاب الحقائق (١٧٧).

(3) التقييد والإيضاح (٢٠٣).

كتاب، أو حديث ثلاثون سنة وهي في تلك المدة لا يقع أعلى من ذلك»[1].

ثانيًا: العلو بتقدم السماع سواء تقدمت الوفاة أم لا، فمن سمع من الشيوخ قديمًا كان أعلى ممن سمع منه أخيرًا كأن يسمع شخصان من شيخ واحد أحدهما سمع منذ ستين سنة مثلًا والآخر منذ أربعين، فالأول أعلى من الثاني.

قال محمد بن طاهر: «تقدم السماع وتأخره»[2].

وقال العراقي رحمه الله: «وقال محمد بن طاهر الحافظ: من العلو تقدم السماع»[3].

وقال رحمه الله: «وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله، وفيه ما لا يدخل في ذلك بأن يمتاز عنه مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع أحدهما من ستين سنة مثلًا وسماع الآخر من أربعين سنة، فإذا تساوى السند إليهما في العدد، فالإسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى فهذه أنواع السند إليهما في العدد فالإسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى فهذه أنواع العلو على الاستقصاء والإيضاح الشافي»[4].

وقد جعل ابن طاهر هذا والذي قبله واحد.

قال النووي رحمه الله: «وكثير من هذا يدخل في الذي قبله، وجعل ابن طاهر هذا القسم والذي قيل قبله قسما واحدًا.»[5].

وتبعه في ذلك ابن دقيق العبد رحمه الله **فقال**: «والعلو يقدم السماع وإن استوى

---

(1) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠٤).

(2) مسألة العلو والنزول (٧٦).

(3) التقييد والإيضاح (٢٠٤).

(4) التقييد والإيضاح (٢٠٤).

(5) إرشاد طلاب الحقائق (١٧٧). وشرح التقريب والتيسير للسخاوي (٤١٧).

العدد»[1].

وقد قرر العلماء أن لذلك حلاوة وفيه أمن ظن السقوط والإسناد، ومعرفة المتقدم من المتأخر.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب»[2].

وقال زكريا الأنصاري رحمه الله: «الأمن من ظن سقوط الإسناد المتأخر»[3].

وقال السخاوي رحمه الله: «معرفة من الرواة عن الشيخ ومن به ختم حديثه... ووثقه الطالب في معرفة العالي والنازل»[4].

وقد مثل ابن القيسراني رحمه الله **فقال**: «مثاله: حدثنا أبو القاسم علي بن أحمد البندار ببغداد، قال: أنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص، ثنا أبو القاسم البغوي، ثنا شيبان بن فروخ، ثنا مبارك بن فضالة، ثنا الحسن، عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة إلى جنب خشبة. مسندًا ظهره إليها، فلما كثر الناس، وقال: ابنوا لي منبرًا فبنوا له عتبتين فلما قام إلى المنبر، فخطب حنت الخشبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حنين الواله فما زالت تحن حتى نزل إليها فاحتضنها فسكتت»[5].

---

(1) الاقتراح (٢٧٠).

(2) المقدمة (١٥٩)

(3) فتح الباقي بهامش التبصرة والتذكرة (٣/ ١٠١).

(4) فتح المغيث (٣/ ٣٠٠).

(5) أحمد (٣/ ٢٢٦)، ابن خزيمة رقم (١٧٧٦)، وأبو يعلى رقم (٢٧٥٦)، وابن حبان رقم (٦٥٠٧) والدارمي (١/ ١٩). والحديث له شواهد وقد استوفى ابن كثير طرق هذا الحديث وألفاظه في البداية والنهاية (٦/ ١٢٥، ١٣٢).

فكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث بكى، ثم قال: يا عباد الله: الخشبة تحن إلى رسول الله ﷺ ، شوقًا إليه لمكانه من الله ـ عز وجل ـ فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه، فالحسن بن أبي الحسن البصري رحمه الله سمع هذا الحديث من أنس وتوفيَّ في رجب سنة عشر ومائة.

ثم يروي عن أنس تابعي آخر.

مثاله: ما أخبرنا أبو الفضل العباس بن محمد بن الحسين بمرشت –قرية من رستاق مرو روذ–. قال: أنا أبو الفضل الرشيدي، ثنا أبو بكر المفيد، ثنا أحمد بن عبد الرحمن السقطي، ثنا يزيد بن هارون، قال: أنا حميد، عن أنس. قال: قال رسول الله ﷺ: أُدخلت الجنة، فرأيت قصرًا من ذهب، فقلت: لمن هذا ؟ قالوا: لشاب من قريش. فظننت: أني هو. فقلت: لمن ؟ قالوا: لعمر بن الخطاب.

هذا حميد بن أبي حميد روى عن أنس، وصح سماعه منه وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائة، فلا يكون الإسناد إلى الحسن مثل الإسناد إلى حميد، وإن استويا في المرتبة، بل يكون الطريق إلى الحسن أعلى وأجل، ثم الراوي عن الحسن والمبارك بن فضالة وتوفي سنة ست وستين ومائة، والراوي عن حميد يزيد بن هارون وتوفي بواسط غرة ربيع الأول سنة ست ومائتين.

وقد يقع في طبقات المتأخرين ما هو أعجب من هذا. مثاله، إن البخاري حدث في كتابه عن أحمد بن أبي داود، عن روح. حديث قوله ﷺ لأُبي بن كعب «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن».

وبهذا الحديث بعينه، أبو عمر السماك، عن ابن أبي داود هذا وبين وفاته ووفاة البخاري، ثمان وثمانون سنة، فإن البخاري توفي سنة ست وخمسين ومائتين، وتوفيَّ أبو عمرو سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

والسبب أن البخاري توفي قبل ابن أبي داود بأربع عشرة سنة، فلو ولد

مولود بعد وفاة البخاري احتمل أن يسمع من ابن أبي داود فهما وإن اجتمعا في المنزلة، فقد افترقا في الجلالة وقدر السماع، فلا يكون الطريق إلى البخاري، كالطريق إلى أبي عمرو ابن السماك»[1].

وقد أشار العراقي رحمه الله إلى أن هناك من لا يرى أن هذه الصورة غير داخلة في باب العلو. فقلت: «وفي عدم دخول هذه الصورة نظر إلى أن يوجه بما إذا تأخرت وفاة المتقدم[2] لسماع مع ندوره»[3].

١ - المتقدم سماعًا وأولويته:

من الناس من ينازع في ترجيح المتقدم سماعًا إذا لم يطرأ عليه اختلاط، أو وهْمٌ، أو خرف، أو مؤثر يؤثر على روايته، ويرى أن المتأخر أولى وأضبط، لأن سماعه حدث بعد أن كان محدثه أتم ضبطًا، وإتقانًا.

يقول السخاوي رحمه الله: «واعلم أنه قد ينازع في ترجيح المتقدم لسماع إذا لم يكن الشيخ اختلط، أو خرف بأنه ربما كان حين تحديثه للمتأخر أتم ضبطًا وإتقانًا»[4].

وقد روى ابن دقيق رحمه الله رعاية المتقدم سماعًا وقيده السخاوي إذا لم يكن هناك مرجح غير القدم.

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله: «ومن الناس من يعد العلو الإتقان، والضبط

---

(1) مسألة العلو والنزول (٧٧، ٨١).

(2) فقد روى عن مالك رحمه الله (ت ١٧٩هـ) رجلان بينهما مائة، هما ربيعة ابن أبي عبد الرحمن (ت ١٣٦هـ) وأبو حذيفة أحمد بن إسماعيل السهمي (ت ٢٥٩هـ) مما دفع الخطيب إلى تأليف كتاب السابق واللاحق، السابق واللاحق (٤٨).

(3) التقييد والإيضاح (٢٠٤).

(4) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠٥).

وإن نازلًا في العدد وهذا علو معنوي والأول صوري، ورعاية الثاني إذا تعارضا أولى»[1].

وقال السخاوي رحمه الله: «وحينئذ يقيد بما إذا لم يحصل ترجيح بغير القدم»[2].

ومعنى ذلك أن كل ذلك صوري وفي المتقن معنوي .

قال الجزري رحمه الله:

وهي جميعها صوري وهي عن المتقن معنوي

وقال السخاوي رحمه الله **في شرحه**: «وهذه الأقسام في العلو بالنسبة إلى غير المتقن الضابط علوها صوري، أما بالنسبة إلى ذوي الإتقان والضبط فعلوها ولو كان العدد أكثر معنوي، فلو تعارض فضل علو الإتقان والضبط»[3].

وقال الحافظ السَّلفي رحمه الله **ت (٥٧٠ هـ):**

ليس حسن الحديث قرب الرجال عند أرباب علمه النقاد
بل علو الحديث بين أولي الحفظ والإتقان صحة الإسناد
وإذا ما اجتمعا في حديث فاغتنمه فذاك أمضى المراد

وقال أبو الحسن ابن المفضل ت (٦١١هـ):

إن الرواية بالنزول عن الثقات الأعدلينا
خير من العالي عن الجهال والمستضعفينا[4]

---

(1) الاقتراح (٢٧٠).
(2) فتح المغيث (٣/ ٢٢).
(3) الغاية في شروح الهداية (١/ ١٠٦).
(4) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠٧).

وأنشد محمد العامري فقال:

لكتابي عـن رجـال أرتـضيهم بنـزول هو خير من كتابي بعلو عـن طبـول[1]

ومن ذلك فإنه عند تعارض العلو والنزول نظر إلى الأصح من حيث الضبط والإتقان والسلامة من القوادح، فإذا ثبت ذلك في النزول قُدِّم على العلو وترجح عليه وكان له حق العلو المعنوي بضبط رواته وإتقانهم، وهذا فيه بيان لاهتمام أهل الحديث بصحة المروي وأن الضوابط والاحترازات التي قعدوا بها وتعاملوا من خلالها ليست إلا للحفاظ على سلامة المروي من الأحاديث ومعرفة السقيم من الصحيح فيقدم وينتخب والسقيم فيرد ويبين حاله وهذا من حفظ هذه السنة والجانب التشريعي المهم في حياة الأمة.

يقول السخاوي رحمه الله: «فلو تعارضا فُضِّل علو الإتقان والضبط»[2].

ويقول رضي الدين ابن الحنبلي: «واعلم أن العلو مرغوب فيه لكونه أقرب إلى الصحة، فإن كان للنزول مزية كأن يكون رجاله أوثق، أو أحفظ، أو أنقه أو الاتصال فيه أظهر، فهو أولى قطعًا»[3].

وقال رحمه الله: «فإن كان في النزول مزية في العلو كأن يكون رجاله أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر فلا تردد في أن النزول حينئذ أولى»[4].

عن ابن المبارك أنه قال: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال»[5].

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٥).
(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٠٦).
(3) قفوا الأثر في صفو علم الأثر (١٠٢).
(4) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٥).
(5) آداب الإملاء والاستملاء (٥٧)، والغاية (١/ ١٦٠).

قال عبد الله بن هاشم: خرج علينا وكيع يومًا، فقال: أي الإسنادين أحب إليكم: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، أو سفيان عن منصور، عن إبراهيم عن عبد الله ؟ فقلنا الأعمش، فإنه أعلى، فقال: بل الثاني، فإنه فقيه، عن فقيه، عن فقيه، عن فقيه، والآخر شيخ، عن شيخ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ(١).

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: «فإن كان النزول فيه إتقان والعلو بضده، فلا تردد في أن النزول أولى»(٢).

فالأضبط لروايته والأحفظ لحديثه أحب عند الأئمة وعلماء الحديث، وأولى بالتقديم في الرواية عن النزول فمن باب أولى عند التساوي، أو العلو وهذا حال أئمة الحديث، ومن ذلك؛ ما رواه سفيان، ثنا عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل قال: دخلت مع أبي علي عبد الله بن مسعود، فقال له أبي: أأنت سمعت النبي ﷺ يقول: «الندم التوبة» ؟

ثم قال سفيان: وحدثنا أبو سعيد، عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ بمثله. والذي حدثنا به عبد الكريم أحب. لأنه أحفظ من أبي سعيد»(٣).

قال يحيى بن معين رحمه الله: «الحديث النزول عن ثبت خير من علو عن غير ذي ثبت»(٤).

وقال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: «لا يزال العبد في فسحة من دينه مالم

---

(1) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٥٨)، (١٢/ ٣٢٨).
(2) الاقتراح (٢٦٧).
(3) مسند الحميدي (١/ ٥٨، ٥٩) رقم (١٠٥).
(4) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٤) رقم (١٢١).

يطلب الإسناد، يعني التعالي فيه»[١]

وقال عبيد الله بن عمرو وذُكِر له قرب إسناد: فقال: حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من حديث قريب الإسناد سقيم، أو قال: ضعيف»[٢].

وقال الخطيب رحمه الله: «إن النزول إذا كان عن ثبت أعلى لكم من علو غير ذي ثبت»[٣].

ومن ذلك اختيار الأئمة لبعض الأسانيد على بعض وتفضيلها بل وتسمية ذلك بالذهبية؛ لأن لها علو معنوي أتى من حفظ رجاله وإتقانهم وعلو مكانتهم الحديثية عن غيرهم مما جعل روايتهم للحديث قرينة ترجح روايته الحديث عند التعارض وتقدم حديثهم عند الموازنة.

يقول ابن حجر رحمه الله: «وقد يقع في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار... والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر... ومنها المشهور إذا كانت له طرق مباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل... ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبًا كالحديث الذي يرويه أحمد مثلًا ويشاركه فيه غيره، عن الشافعي ويشاركه فيه غيره، عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال، من جهة جلالة رواته وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم»[٤].

ويقول الذهبي رحمه الله: «ومن الأدب أن لا يحدث مع وجود من هو أولى منه

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٤) رقم (١٢٢).
(2) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٤) رقم (١٢٣).
(3) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٤) رقم (١٢٥).
(4) شرح نخبة الفكر (٥٤).

لسنه. وإتقانه وأن لا يحدث بشيء يرويه غيره أعلى منه، وأن لا يغش المبتدئين، بل يدلهم على المهم فالدين النصيحة.

فإن دلهم على مُعَمَّر عامي وعلم قصورهم في إقامة مرويات العامي نصحهم ودلهم على عارف يسمعون بقراءته، أو حضـر مع العامي وروى بنزول جمعًا بين الفوائد»[1].

وفي الحقيقة إن العلو النسبي يختلف باختلاف الرواة.

يقول الدكتور المليباري: «ومن الجدير بالذكر أن العلو يختلف باختلاف الرواة، وأنه أمر نسبي، وإن كان الحديث الذي رواه شخص عاليًا فلا يلزم أن يكون ذلك بالنسبة إلى شخص آخر، مثلًا يكون الحديث عاليًا عند الإمام مسلم غير أن علوه قد يتحقق للإمام البخاري، أو يتحقق بطريق آخر، باعتبار آخر ومن هنا إذا رأى الأمام مسلم حديثًا أصح فلا يلزم من ذلك أن يكون أصح عند الإمام البخاري»[2].

أما من رجح النزول مطلقًا قائلًا: إن المشقة في النزول أعظم للأجر، فإن هذا مخالف لقواعد الشرع وروح الإسلام، فإن الرسول ﷺ: «ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما»، وفي المشقة شيء من التنطع وعدم إدراك مقاصد الشـريعة مع ما في العلو من أثر في حال قلة الوهم لقلة النقلة، فعند قلة الوسائط يكون احتمال الخلل أقل، فإذا تعدد الوسائط كان الاحتمال زائدًا بزيادة تلك الوسائط؛ لأن كل واسطة من النقلة يتطرق إليه الاحتمال فتضييق هذه الاحتمالات هي من أهم الوسائل التي من خلالها يعرف حال الحديث، أما تعليق الأجر بالمشقة فمن قال ذلك، فإن في فهمه نظر، لأن الأجر مبني على

(1) الموقظة (٦٦).

(2) عبقرية الإمام مسلم (٢٢) الحاشية.

الصحة والصواب، فرُبَّ قائم صائم ليس له من صومه إلى الجوع وقائم ليس له من قيامه إلا التعب، والأجر وما يتعلق به أمره عند الله.

يقول السخاوي رحمه الله: «وأما من رجح النزول مطلقًا واحتج بأن كثرة البحث تقتضي المشقة فيعظم الأجر، فذلك ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف»(١).

وقد ردّ ابن دقيق العيد رحمه الله **ذلك فقال:** «ومن الناس من رجح النزول مطلقًا، لأنه إذا كثرت الوسائط وجب كثرة البحث عن كل واسطة منها، وإذا كثر البحث كثرت المشقة فيعظم الأجر وهذا ضعيف؛ لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى، فقد ظهر أن قلة الوسائط أقرب إلى الصحة»(٢).

وهذا ما سار عليه أهل الحديث، ومن ذلك أصحاب الصحيح، فإنه لا يقدم النازل إلا الفائدة.

قال البخاري رحمه الله: «حدثنا أحمد بن أبي رجاء، قال: حدثنا معاوية بن عمرو، قال: حدثنا زائدة بن قدامة، قال: حدثنا حميد الطويل. حدثنا أنس بن مالك، قال: أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه. فقال: أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري»(٣).

وقد ورد عند البخاري كذلك عن عمرو بن خالد، عن زهير بن معاوية، تابع زائدة في الرواية عن حميد به، وهو بنحو حديث زائدة، إلا أن فيه زيادة من

---

(1) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٦).
(2) الاقتراح (٢٦٧).
(3) البخاري (١/ ٢٣٧) رقم (٧١٩).

قول أنس: «وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه»[1].

وقد روى البخاري الحديث من طرق أخرى كثيرة عن أنس، وعند النظر في إسناد البخاري عن أحمد بن أبي رجاء نازل درجة عن إسناده الآخر، عن عمرو بن خالد، فإن بين البخاري وحميد ثلاثة رواة، بخلاف إسناده الثاني، فإنه بينهما راويان فقط، وشيخه أحمد من الطبقة العاشرة توفيَّ (٢٣٢ هـ) وشيخه في الإسناد العالي عمرو ابن خالد من الطبقة العاشرة أيضا وهو مقارب في السن للأول حيث توفيَّ سنة (٢٢٩هـ). وبالرغم من هذا التقارب في السن، فإن إسناده عن أحمد نازل درجة، لأن البخاري روى عن شيخ أحمد ـ في هذا الإسناد ـ مباشرة وهو معاوية بن عمرو، وذلك في مواضع أخرى من الصحيح.

قال ابن حجر: معاوية بن عمرو هو من قدماء شيوخ البخاري، ومعاوية من الطبقة التاسعة توفيَّ سنة (٢١٤هـ) وعاش ستًا وثمانين عامًا.

وقد روى البخاري لمعاوية بن عمرو ثمانية عشر حديثًا ـ بالمكرر في الصحيح،واحد منها بدون واسطة رقم (٩٣٦) وواحد بواسطة شيخه أحمد ـ وهو هذا الحديث ـ وواحد بواسطة شيخه محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة رقم (١٩٥٣) والباقي بواسطة شيخه عبد الله محمد الجعفي.

واختار البخاري الحديث النازل عن طريق حميد الطويل. مع أن له إسنادًا عاليًا عنده من هذا الطريق، وفائدة الإسناد النازل تصريح حميد الطويل، وباقي الرواة بالسماع بينما ورد في الإسناد العالي عنعنة حميد، وتصريح حميد بالسماع من أنس في الإسناد النازل نفي مظنة التدليس، ومعلوم أن حميدًا قد رمى بالتدليس، وقد اتهم باختلاط حديثه عن أنس، وتدليسه عنه، وأن عامة أحاديثه عنه بواسطة ثابت البناني كما قال ابن سعد، وابن فراس، وحماد وسفيان، وذكر شعبة:

---

(1) البخاري (١/ ٢٣٨) رقم (٧٢٥).

بأنه لم يسمع من أنس إلا أربعة وعشرين حديثًا، وقال مرة: خمسة أحاديث. وقال ابن حبان: ثمانية عشر حديثًا، والباقي سمعها من ثابت، وذهب ابن عدي وغيره إلى قبول حديثه عن أنس ما دام تدليسه معلومًا عن ثابت، وذهب أبو بكر البرديجي إلى قبول حديثه الذي صرح فيه بالسماع عن أنس، وروى ابن حجر على القول بأن حميدًا لم يسمع إلا أحاديث عن أنس واحتج بأن البخاري روى له أحاديث كثيرة صرح فيها بالسماع من أنس [1]. وقد عده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين الذين يقبل حديثهم حال تصريحهم بالسماع [2].

وحميد قد صرح بالسماع في هذا الحديث مما جعل البخاري يروي حديثه بالإسناد النازل لأجل هذه الفائدة الإسنادية، وقد نبه ابن حجر إلى ذلك بقوله: «وإنما نزل فيه لما وقع في الإسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمن بذلك تدليسه [3].

وقد حكم ابن حجر على عنعنة حميد في حديث آخر. فقال: وسفيان هو ابن عيينة، وقد صرح بتحديث حميد له وسماع حميد عن أنس فأمن تدليسهما [4].

وهذا في حالة وجود فائدة حديثية في النزول أما عند انعدامها وتساوي النازل مع العالي من حيث الفوائد الحديثية العامة واختصاص العالي بالعلو، فإنه يقدم لأنهم كانوا يرون النزول شؤم.

٢- ذم الإسناد النازل:

للعلماء من الإسناد النازل موقف عُلم ذلك من أقوالهم وتطبيقاتهم الحديثية

(1) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩، ٤٠).
(2) طبقات المدلسين (٦٠).
(3) فتح الباري (٢/ ٢٠٨).
(4) فتح الباري (٩/ ٢٣٧).

وذلك لما في العلو من مزية وقرب من الرسول ﷺ ولما يترتب على قلة الوسائط من كثرة اطمئنان للإسناد لقلة احتمال الوهم والغلط. فهذه المزية وغيرها دفع العلماء إلى الإشادة بالعالي من الأسانيد وذم النازل إذا كان هناك من العلو ما يفوقه، أو يساويه.

قال ابن القيسراني رحمه الله: «وقد ذم قوم النزول وأطنبوا في ذمه.... قال يحيى بن معين: الحديث بنزول كالقرحة في الوجه، وعلى بن المديني يقول: النزول شؤم»(١).

وعلة تفضيل العلو لقربه من الصحة واحتمال قلة الخطأ. لقلة الوسائط.

يقول السخاوي رحمه الله: «وإنما كان العلو مرغوبًا لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز، عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرة مظنات التجويز وكلما قلَّت قلَّت»(٢).

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: «ولا أعلم وجهًا جيدًا لترجيح العلو، إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، فإن الطالبين يتفاوتون في الإتقان، والغالب عدم الإتقان من أبناء الزمان، فإن أكثرت الوسائط وقع من كل واسطة تساهل ما كثر الخطأ والزلل وإذا قلت الوسائط قل.... فقد ظهر أن قلة الوسائط أقرب إلى الصحة»(٣).

وقال العراقي رحمه الله: «العلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا، أو عمدًا ففي قلتهم قلة جهات

---

(1) مسألة العلو والنزول (٥٥، ٥٦).

(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٥).

(3) الاقتراح (٢٦٧).

الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح»[1].

ولأن الإسناد النازل يكون الوقوف على العلل فيه أكثر صعوبة من الوقوف على علل الحديث النازل لقرب أزمان الوسائط ومعرفة أحوال النقلة بعضهم لبضع مما جعل من ذلك الأمر سهل الحكم والانتقاء في التحديث، ثم قلة الوسائط وفي ذلك احتمال قلة الخلل كما سبق.

يقول السيوطي رحمه الله: «والوقوف على ذلك ـ أي العلل ـ الآن متعسر، بل متعذر؛ لأن الاطلاع على العلل الخفية، إنما كان للأئمة المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي ﷺ وكان الواحد منهم من تكون شيوخه التابعين، أو أتباع التابعين، أو الطبقة الرابعة فكان الوقوف على العلل إذ ذاك متيسرًا للحافظ العارف وأما الأزمان المتأخرة، فقد طالت فيها الأسانيد فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثًا بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته لاحتمال أن يكون له علة خفية لم يطلع عليها لتعذر العلم بالعلل في هذه الأزمان»[2].

فالسند كلما كان عاليًا كان احتمال الخطأ أقل، فإذا لم يجد المصنف الحديث عاليًا، رواه مضطرًا بنزول، فإذا وجد الحديث بطريقين أحدهما عاليًا والثاني نازلًا، إلا أن رجال الطريق العالي دون الطريق النازل مكانة، أو علمًا، أو ثقة، أو عدالة، فإنهم يروونه عاليًا مع الضعف، أحيانًا ويتركون الطريق النازل مع مكانة رجاله.

مثاله: حينما أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عن أسباط، وقطن، وأحمد بن عيسى.

---

(1) التقييد والإيضاح (٢٠٠).

(2) معرفة مدار الإسناد (١/ ٢٣٣).

قال مسلم: إنما أدخلت في حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع لي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منه بنزول،فاقتصر على ذلك»[1].

وقال له حينما لاَمهُ على التخريج عن سعيد. فقال: من أين كنت آتي بنسخة حفص عن ميسرة بعلو [2]، أما إذا استوى الإسناد فلا شك أنهم يقدمون الأوثق أما إذا اختلفا فيه فيروون بعلو ولو كان السند أضعف من النازل مع ثقة النازل ويعتمدون على حفظ الحديث من الطريق النازل إلا لأمر آخر خفي، أو ببيان علة، أو معنى، أو غير ذلك.

فمسلم شارك البخاري في كثير من شيوخه والبخاري أدرك كثيرًا من شيوخ أحمد، وهم أدركوا كثيرًا من أقران الشافعي؛ لذا يروون الحديث عاليًا ويتركون النازل لقلة احتمال الخطأ في الرواية وللقرب من الرسول ﷺ ، مع أن الحديث محفوظ بتلك الطريق.

وقد يجتمع أقسام العلو في إسناد واحد:

يقول السيوطي رحمه الله: «وقع لنا حديث اجتمع فيه أقسام العلو: أخبرتني أم الفضل بنت محمد المقدسي، بقراءتي عليها في ربيع الآخر سنة سبعين وثمانمائة، أنا أبو إسحاق التنوخي سماعًا وكانت وفاته سنة ثمانيمائة، عن إسماعيل بن يوسف القيسي، وأبي روْح بن عبد الرحمن المقدسي، وقالا: أنا أبو المنجي بن الليثي، قال: الأول سنة ثلاث وستين وستمائة، أنا أبو الوقت السجزي في شعبان سنة اثنين وخمسين وخمسمائة، أنا أبو العاصم الفضيل بن يحيى الأنصاري في ذي الحجة سنة تسع وأربعين وأربعمائة، أخبرنا أبو محمد بن أبي شريح، وكانت وفاته في صفر

(1) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٧).
(2) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٧).

سنة اثنين وتسعين وثلثمائة، أنا أبو عبد الله بن محمد المنيفي -يعني: أبا القاسم البغوي- وكانت وفاته سنة سبع عشرة وثلاثمائة، ثنا علي بن الجعد الجوهري وكانت وفاته في رجب سنة ثلاثين ومائتين، أنا شعبة بن الحجاج ومات سنة ستين ومائة، وعلي بن الجعد آخر من روى عنه؛ عن محمد بن المنكدر، سمعت جابر بن عبد الله يقول: استأذنت علي النبي ﷺ فقال: «من هذا ؟» فقلت: أنا، فقال: «أنا ... أنا» !! كأنه كرهه.

هذا الحديث اجتمع فيه أنواع، أما العدد فبيني وبين النبي ﷺ اثنا عشر رجلًا ثقات بالسماع المتصل، وهو أعلى ما يقع من ذلك.

وأما بالنسبة إلى بعض الأئمة فلأن شعبة بن الحجاج من كبار الأئمة الذي روى الأئمة الستة عن أصحابهم، ولم يقع حديثه بعلو إلا في كتاب البخاري وأبي داود، وبينهما وبينه في كثير من الأحاديث رجل واحد.

وأما بقية الجماعة فأقل ما بينهم وبينه اثنان، وهو متقدم الوفاة، وبيني وبينه تسعة أنفس، وهو نهاية العلو وأما علوه بالنسبة إلى أئمة الكتب، فقد أخرجه البخاري عن أبي الوليد عن شعبة، فوقع لي بدلًا عاليًا كأني سمعته من أبي الحسن بن أبي المجد، وأبي إسحاق التنوخي وغيرهما، من شيوخ شيوخنا في الصحيح.

ورواه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن إدريس، وعن يحيى بن يحيى، وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن وكيع، وعن إسحاق بن إبراهيم عن النضر بن شميّل، وأبي عامر العقدي وعن محمد بن مثني عن وهب بن جرير وعن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن بهز بن أسد وأبو داود عن مسدد عن بشر بن المفضل، والترمذي عن سويد بن نصر عن ابن المبارك، والنسائي عن حميد بن مسعدة بن بشر بن المفضل، وابن ماجة عن أبي شيبة عن وكيع، كلهم عن أبي شيبة، فوقع لي بدلًا لهم عاليًا بثلاث درجات، فكأني سمعته من أبي

إسحاق بن مضر راوي صحيح مسلم، ومن أبي الحسن بن المقير راوي سنن أبي داود، وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعين وستمائة، ومن إسماعيل بن أحمد العراقي راوي النسائي وكانت وفاته سنة تسعين وستمائة، ومن أبي السعادات راوي سنن ابن ماجة وكانت وفاته سنة اثنتين وستمائة»[1].

(1) تدريب الراوي (٢/ ١٥٤، ١٥٥).

obeikandl.com